



العدد الرابع والخمسون - أكتوبر ، نوفمبر ، ديسمبر 2017

المؤتمر السنوي للمجلس المصري للشئون الخارجية "العلاقات المصرية الإفريقية... نحو آفاق جديدة"



تماشياً مع ما اعتاده المجلس المصري للشئون الخارجية، من أن يكون الموضوع الرئيسي لمؤتمره السنوي كل عام، متوافقاً مع القضايا المحورية التي تتصدر اهتمام السياسة الخارجية لمصر، وأبعادها الحاضرة والمستقبلية، والتي تتسع زواياها لتشمل الأوضاع الإقليمية والدولية، التي تتفاعل مع هذه القضية.

وفي هذا الاتجاه عقد المجلس المصري مؤتمره السنوي على مدى يومي 24-23 ديسمبر 2017، تحت عنوان "العلاقات المصرية الإفريقية... نحو آفاق جديدة"، ناقشت على مدى ست جلسات 22 ورقة بحثية، تتنوع جوانبها حول مختلف مسارات علاقات مصر الإفريقية، وشارك في تقديمها مجموعة من الدبلوماسيين، والخبراء والباحثين المتخصصين في الشأن الإفريقي.

وفي هذا السياق، تناول جدول أعمال المؤتمر في محوره الرئيسي، العلاقات المصرية الإفريقية، بما في ذلك البعد الإفريقي في سياسة مصر الخارجية، وعلاقتها بدول حوض النيل وأمن مصر المائي، وأيضاً علاقات مصر بالقوى الإقليمية الفاعلة.

وفي ضوء التحديات الأمنية التي باتت تشكل التحدي الرئيسي لخطط التنمية التي تسعى إلى تحقيقها القارة السمراء وشعوبها الفقيرة كان المحور الأمني في (العلاقات المصرية - الإفريقية) حاضراً بقوة على أجندـة المؤتمر عبر عدة أوراق بحثية، حول كافة التهديدات والتحديات الأمنية المشتركة (الإرهاب، الهجرة، الإتجار بالبشر، اللاجئين)، خاصة في المناطق ذات التأثير المباشر على الأمن القومي المصري، وفي مقدمتها منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر. هذا إلى جانب محاولة إبراز أرضيات التعاون المشترك التي يمكن أن ينطلق منها الدور المصري لاسيما في مجال السلم والأمن الإفريقي.

التفاصيل صفحة ٤ و ٥

أعضاء مجلس إدارة المجلس
المصري للشئون الخارجية

الرئيس الشرفي

السفير / عبد الرؤوف الريدي

رئيس مجلس الإدارة

السفير / د. محمد منير زهران

نائب رئيس مجلس الإدارة

السيدة / أنيسة حسونة

الأمين العام

السفير / هشام الزمبي

أمين الصندوق

د. حازم عطية الله

أعضاء مجلس الإدارة

السفير / عبد الرؤوف الريدي

السفير د. محمد شاكر

السفيرة / مشيرة خطاب

السفير / د. حسين حسونة

د. أسامة الغزالي حرب

السفيرة / منى عمر

السفير / د. محمود كارم

مدير المجلس

السفير / د. عزت سعد

رئيس التحرير

عاطف الغمرى

عنوان المجلس

برج ٢ فاخر، أبراج عثمان

كورنيش النيل، المعادى

القاهرة - مصر

ت: ٠٩١-٦٢٥٢٨١٠٩١

ف: ٠٩٣-٢٥٢٨١٠٩٣

Email:

info@ecfa-egypt.org



ال وكلاء الرسميين EgyptAir

الجامعة المصرية للشئون الخارجية

2

الافتتاحية :

آفاق جديدة للتعاون المصري الإفريقي



جانب من المؤتمر السنوي للمجلس المصري للشئون الخارجية 2017

تعود مصر إلى قارتها الإفريقية بقوة دفع كبيرة وشاملة، لاكتفى بالعلاقات الدبلوماسية العادية، لكنها تقتصر قضيائياً القارة، بطريقة تهدف إلى استعادة إفريقيا دورها وتاثيرها، وإمكاناتها في تحقيق نهضة تناسب إمكانات دولها، وطموحات شعوبها.

ولهذا جاء موضوع المؤتمر السنوي للمجلس المصري للشئون الخارجية لهذا العام، مترافقاً مع دور مصر مشاركاً في طرح أفكار للخبراء والمخاترين، وإلقاء الضوء على الأبعاد المتعددة للأوضاع في إفريقيا، وخاصة ما يتعلق بالدور المصري، وما تستطيع مصر، بل وماينبغي عليها أن تقوم به، من أجل تحقيق هذه الأفكار.

فقد تناول المؤتمر البعد الإفريقي في سياسة مصر الخارجية، وعلاقتها بدول القارة. وميدانياً اهتماماً بقضايا التنمية، بمختلف أبعادها، وأيضاً التحديات الأمنية التي تواجه خطر التدمير في القارة، وأفة التهديدات والتحديات التي تواجهها، كالإرهاب والهجرة واللاجئين والاتجار بالبشر، مع الاهتمام بفرض التعاون المشترك الذي يمكن أن ينطلق منها الدور المصري.

إن الفرصة الهاطلة التي تتوجهها إمكانات القارة الإفريقية، هي التي كانت قد حضرت دول كثيرة، منها دول بعيدة جغرافياً عن القارة من أوروبا وأسيا وتحديثاً من الصين وتركيا وإسرائيل والولايات المتحدة للتقدم بمشروعات جاهزة للاستثمار، والمقرر لتنشيط الاقتصاد المصري.

من ثم كان من المهم فتح آفاق جديدة للتعاون بين مصر والإفريقي - الإفريقي، الذي يساعد دول القارة على اكتشاف قدراتها على كيفية تحقيق أقصى فائدة من إمكاناتها ومواردها وكذلك إحداث التقارب البشري، والثقافي، بين شعوب القارة وبعضها البعض، وهو ما وافق به قرارات المؤتمر، ولعل من أهمها تعزيز عناصر القوة الناعمة، على غرار الدور الذي يقوم به كل من الأزهر الشريف، والكنيسة القبطية، والكنيسة الكاثوليكية، والاهتمام بضممون الرسالة الثقافية الإعلامية الموجهة إلى إفريقيا، بصورة تربط بها من يتلقاها من شعوب إفريقيا، وضمن هذا التوجه كانت التوصية بإنشاء قناة فضائية مصرية موجهة إلى شعوب إفريقيا بلغاتهم.

ومن المعروف تاريخياً إن مصر كانت سباقة في إنشاء الإذاعات الموجهة وبلغات مختلفة، منذ المستعمرات من القرن الماضي، لكن هذه الإذاعات لم تستمر بالقوة التي بدأت بإرسالها، وهو ما يدعوه إلى إعادة بثها بعد تقويتها، واستيعابها لكل التطورات التي مرت بها القارة، عبر السنوات الماضية وحتى الآن، والاستفادة من آراء الخبراء والمخاترين بالشأن الإفريقي.

(المحرر).

توصيات المائدة المستديرة في مواجهة الإرهاب

بتاريخ 11 ديسمبر 2017 نظم المجلس حلقة نقاشية عن "مواجهة التنظيمات الإرهابية على أثر قتل المسلمين في مسجد الروضة بسيناء يوم 24 نوفمبر" وذلك بمشاركة السيد السفير، منير زهران - رئيس المجلس، السيد السفير / عبدالرؤوف الريدي الرئيس الشرفي للمجلس، السيد اللواء / فؤاد علام - عضو المجلس القومي لمكافحة الإرهاب والتطرف، ووكيل جهاز أمن الدولة الأسبق، الدكتور / ناجح إبراهيم - المتخصص في شئون الجماعات الإسلامية، العقيد / خالد عاشة - عضو المجلس القومي لمكافحة الإرهاب والتطرف.

- دعا المجلس المصري للاهتمام بهذا الموضوع مجدداً، في ضوء المذبحة التي تعرض لها المسلمين أثناء صلاة الجمعة يوم 24 نوفمبر في مسجد الروضة بمنطقة بدر العيد بشمال سيناء، وأن تلك العملية تمثل تطوراً خطيراً في ممارسات الحركات الإرهابية والتي استفحلت في سيناء، رغم أن الجيش والشرطة قاما بجهود مضنية في التصدي للإرهابيين ومتابعهم في سيناء والصحراء الغربية، بعد إغتيال رجال الشرطة في الواحات وقد قتل منهم ما يقرب من 16 بعد التصدي لهم وأسر أحدهم ثم تمكن قوات الجيش والشرطة من فك أسره.

- ثم جاء بعد ذلك أعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يوم 6 ديسمبر 2017 والذي غطى إعلامياً على مذبحة الروضة في سيناء، بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إليها". و لا بد من الفصل بين هذا الموضوع والموضوع الأول، وهو تطور خطير في عمليات الإرهابيين ربما يرجع لتخفيض عمليات داعش في سوريا والعراق، ومن ثم انتقال إرهابيو داعش إلى مصر، وهذا ما نطق به الرئيس التركي أردوغان مؤخراً. وهناك من أنتقد علماء الأزهر الشريف نظراً لعدم تكثيفهم للإرهابيين، بينما تعتبر عملية قتل المسلمين بالجملة أثناء صلاة الجمعة قمة "الكفر".

- ضرورة استفادة السلطات المصرية من تجارب الدول الإسلامية الأخرى في مواجهة فكر التيارات الإسلامية المتطرفة، مع الاشارة بصفة خاصة إلى تجارب الجزائر والأردن والمغرب وتونس وال سعودية وتجربة مصر في السابق في مواجهة تطرف الإخوان المسلمين، بعد أن تمت الإشارة إلى تجارب هذه الدول، وذلك بهدف استبطاط إستراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب ووأد محاولات نشر تلك الظاهرة.

وخلصت المناقشات إلى مجموعة من التوصيات هي:

- ④ لابد من تنظيم محاضرات للمعتقلين في جميع السجون لهدايتهم والتسامح مع البعض منهم، بدلاً من تحويل السجن إلى مفارخ للإرهاب.
- ④ تعليم تشغيل المتهمن في السجون في مهن وحرف مختلفة - مثل الطبخ والأشغال اليدوية وتنظيم المكتبات.
- ④ لابد من وجود وعاء بديل يتحول إليه المتطرفون، عندما ينخرطوا في الحياة العامة بعد خروجهم من السجون في إطار قرارات الطفو.
- ④ ضرورة العناية بالسجون، وتطويرها وتنظيم دورات تثقيفية للضباط وضباط الصف المشرفين عليها.
- ④ لابد من قرارات سياسية لمواجهة المصاعد الاقتصادية الحياتية التي يعاني منها المصريون، وبالتالي واد إنتشار الإرهاب في مصر الذي يستغل تلك المصاعد.
- ④ بحث وسائل جذب اهتمام الشباب والجمهور لملء الفراغ الذي يعاني منه المصريون بنشر الثقافة والفن وغيرها من القوى الناعمة.
- ④ ضرورة وضع استراتيجية متكاملة يقوم بها المجلس القومي لمحاربة الإرهاب، وتفعيله وتطعيمه بخبراء في مكافحة الإرهاب، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى.
- ④ تفضيل الفكر الصوفي المعدل، فكر المشائخ عبدالحليم محمود والشيخ أحمد الطيب، ففي فكرهم العطاء والصفح والتسامح والرحمة لتحل محل الفكر التكفيري، واحتواء الأفكار السلفية المتطرفة.
- ④ إمكانية استثمار تواجد الصوفية في كثير من القرى والأقاليم، وهي إستراتيجية ثبت تجاحها عندما تم استخدامها في الماضي.
- ④ الإسراع بتعديل وتطوير قانون الاجراءات الجنائية وتكثيف دورات تدريب القضاة بشكل منفتح لمعالجة أوضاع الإرهاب.

الشراكة بين مصر ودول القارة ودورها في دفع التنمية



جانب من مناقشة الخبراء والمتخصصين حول سبل دفع الشراكة التنموية بين مصر ودول القارة - المؤتمر السنوي للمجلس 2017

تنوعت القضايا التي تناولتها الأوراق البحثية، والمناقشات، في المؤتمر السنوي للمجلس المصري للشئون الخارجية، لتشمل العديد من المسائل المتعلقة بعنوان المؤتمر عن "العلاقات المصرية الإفريقية.. نحو آفاق جديدة"، مابين الجوانب السياسية والاقتصادية وقضايا التنمية بمختلف أبعادها، بالإضافة إلى التواصل الثقافي والإعلامي بين مصر والدول الإفريقية، وغيرها من القضايا التي تهم حاضر إفريقيا ومستقبلها. شارك في جلسات المؤتمر ، ٣٣ شخصية من الخبراء والمتخصصين في الموضوعات المطروحة بأوراق عمل تتوزع بين مختلف الجوانب المتصلة بعنوان المؤتمر وال المتعلقة بالشأن الإفريقي بمختلف أبعاده السياسية والاقتصادية والتنموية، وكذلك ما يتعلق بحفظ السلام وأمن واستقرار دول القارة، والتعاون والتنسيق فيما يتعلق بمواجهة التحديات الأمنية، وعلى رأسها مكافحة الإرهاب.

كان بعد التموي والمحور الاقتصادي ضمن المحاور التي سيتم التركيز عليها في الجلسات، في إطار السعي لتعزيز مساحات الحركة للدور المصري، إذ سيتم بحث الفرص الاقتصادية والتجارية التي يمكن أن توفرها شراكات التعاون فيما بين مصر والقارة، وذلك عبر رصد الواقع الراهن لعلاقات مصر الإفريقية لاسيما في شرق إفريقيا، وفرص التعاون التصنيعي مع القارة، بالإضافة إلى تقييم أدوات العمل التموي المصري في إفريقيا وسبل تحديتها عبر الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، أو طرح مبادرات جديدة موجهة لمناطق بعينها، وذلك بجانب أنوار الوزارات المعنية في هذا الصدد، ومن ثم بلوغ رؤية يمكن من خلالها تعزيز المصالح الاقتصادية المصرية في القارة.



و حول أطر التعاون الثقافي فيما بين مصر والدول الإفريقية، باعتبارها إحدى المساحات التي يمكن من خلالها تعزيز وتطوير العلاقات المصرية بالقارة في ضوء بعض القواسم المشتركة عبر المكون الديني، وغيره من المكونات الثقافية الأخرى، و تم التركيز خلال الجلسات على استعراض الحالةراهنة للتواصل الثقافي والإعلامي فيما بين مصر والدول الإفريقية، إلى جانب تناول الأدوات التي يتم الاعتماد عليها في هذا التواصل، ومن ثم بحث سبل تطويرها.

وكما جرى على ثلاث جلسات استعراض عدة أوراق بحثية، تتضمن التركيز على ما تبقى من محاور اهتمامات السياسة الخارجية المصرية في القارة، وبحث الفرص المطروحة لتعزيز الشراكات (المصرية - الإفريقية) عبر الأطر الجماعية للمؤسسات الإفريقية، وذلك من خلال بحث الدور المصري في إطار الاتحاد الإفريقي(مجلس السلم والأمن، آلية النزاء، آلية حكماء إفريقيا، الحكومة الإفريقية، البرلمان الإفريقي) ومردوده على المصالح المصرية.

و حول أطر التعاون الدولي التي قد توفرها البيئة الإفريقية، في ضوء أهميتها الجيوسياسية، مع الشركاء الدوليين في مختلف دول العالم، والتي ستكون لها انعكاساتها على العلاقات (المصرية - الإفريقية) خاصة إذا ما جاءت هذه الشراكات في إطار تناصفي مع الدور المصري حول مساحات النفوذ في القارة، ومن ثم التركيز على معظم هذه الشراكات ومنها، الشراكات (الأوروبية، الآسيوية، الشرق أوسطية)، إلى جانب تناول بعض أدوار القوى الإقليمية والدولية التي تؤثر على المصالح المصرية في القارة (على وجه التحديد منها المانى)، ومن هذه الأدوار، التركي، الإيراني، الإسرائيلي والأمريكي، ومن ثم محاولة تحديد أبعاد هذه الأدوار وخلفياتها المصلحية، والعمل على تطوير رؤية للتحرك العربي إزاء هذه التحركات التي تؤثر على مصالحه.

المجلس يقدم التعازي لضحايا الوطن من رجال الشرطة

القاهرة : ٢٣ أكتوبر ٢٠١٧

يقدم المجلس المصري للشئون الخارجية خالص التعازي في ضحايا الوطن من رجال الشرطة البواشل من قوات مكافحة الإرهاب الذين قاتلوا بذلة الواجب بشجاعة واستبسال في مواجهة الإرهابيين الأبالسة في منطقة الواحات يوم الجمعة ٢٠ أكتوبر فقاموا بأرواحهم فداء للوطن وتقنعوا في لاء الواجب .
ويدعى أعضاء المجلس المصري للشئون الخارجية الله سبحانه وتعالى أن يتقدّم شهداء الشرطة بواسع رحمته ، وأن يلهم أهالي الشهداء وذويهم الصبر والسلوان ، وأن يجعل بشفاء زملائهم من المسلمين من رجال الشرطة وهم يتقنون في لاء الواجب في الدفاع عن أمن الوطن والمواطنين .

..وينعي شهداء مسجد الروضة الذين قتلهم التكفيريون

القاهرة : ٢٤ نوفمبر ٢٠١٧

ينعي المجلس المصري للشئون الخارجية شهداء الوطن الذين طلّتهم د. الإرهاب الغاشم يوم الجمعة ٢٤ نوفمبر فسقطوا صرّعاً على يد التكفيريين لذلة مساجد الروضة، بالقرب من مدينة العريش ، ويُدعى المجلس المصري للشئون الخارجية لأسر الشهداء بالصبر والسلوان ، وللمصلين بعاجل الشفاء .

ويدين المجلس المصري للشئون الخارجية باشد عبارات الادانة تلك الجماعات الإرهابية الضالة التي ارتکبت تلك العذبة للمسلمين الأبرار ، كما يدين المجلس جميع من يقف وراء هؤلاء الإرهابيين ويدعمون بتمويلهم ، وهي كثيرة لا ستد لها من دين أو إلحاد ، ولا يبرر لهم فيما اقترفوه من قائم وجرائم ضد الإنسانية وضد الشعب المصري الكريم .

ويُزيد المجلس المصري للشئون الخارجية جميع الإجراءات التي تتخذها السلطات المصرية لمحاربة هذا الإرهاب وإجتنابه من جذوره ، حتى تعود لمصرنا العزيزة الأمان والأمان ، وأن يتم العودة إلى الأصل بالسلام والاستقرار لمواصلة جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

المجلس المصري للشئون الخارجية يندد بقرار ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل

القاهرة في ٧ ديسمبر ٢٠١٧

يندد المجلس المصري للشئون الخارجية بقرار الرئيس الأمريكي الذي أعلنه مساء الأربعاء ٦ ديسمبر ٢٠١٧ باعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل ، ونقل السفارة الأمريكية إليها من تل أبيب . ويعتبر القرار الأمريكي الأخير تحدياً لقرارات الشرعية الدولية الصادرة من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن منذ قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ بتصنيف فلسطين تحت الانتداب البريطاني ، والذي صوّتت لصالحه الولايات المتحدة الأمريكية ، والذي استند إليه بن جوريون يوم ١٥ مايو ١٩٤٨ في إعلان قيام دولة إسرائيل ، وهو القرار الذي أعطى القدس ، في الجزء الثالث من خطبة التنصيم ، وضعفاً خاصاً "Corpus Separatum" خاضعاً لنظام دولي خاص .

كما يعتبر القرار الأمريكي الأخير تحدياً لقرارات الشرعية الدولية الأخرى ، وخاصة قرار مجلس الأمن رقم رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ الذي نصّ على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ ومنها القدس ، والقرار ٤٧٨ لسنة ١٩٨٠ الذي رفض قرار الحكومة الإسرائيلية بضم القدس واعتبارها عاصمة لبيت المقدس ، وقرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ لسنة ٢٠١٦ بعدم الاعتراف بأى تغييرات تجريها إسرائيل على خطوط ١٩٦٧ ومنها القدس عن غير طريق المفاوضات ، فضلاً عن قرارات الجمعية العامة الأخرى ذات الصلة .

هذا ، ويأتي القرار الأمريكي الأخير استفزازاً لمشاعر الشعوب العربية والإسلامية والمسلمين والمسحيين في العالم قاطبة . كما يعتبر الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل مخاطرة تؤثر سلباً على فرص وإمكانية قيام وشنطن بدور الوسيط المحلي والتزكيه للتوصيل إلى تسوية سلمية شاملة للنزاع في منطقة الشرق الأوسط وتسوية الخلافات فيما بين الفلسطينيين والإسرائيليين استناداً إلى حل الدولتين .

ومن هذا المنطلق ، فإن المجلس المصري للشئون الخارجية يؤكد ما أعلنه أنطونيو جوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة بأنه سيبذل أقصى جهد لاستئناف المفاوضات فيما بين الفلسطينيين والإسرائيليين استناداً إلى حل الدولتين .

لقاء مع وفد أعضاء هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة

بتاريخ ٧ نوفمبر ٢٠١٧ استقبل المجلس المصري للشئون الخارجية، وفداً من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، ضم كلاً من: السيدة/ جودي هيلاند كبيرة مستشاري اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والسيد/ كولوتيل بيتربي كلاجاما نائب رئيس هيئة الأركان، والسيد/ ديف فولي رئيس دائرة الشؤون القانونية.

على الجانب الآخر، حضر من أعضاء المجلس كلاً من: سفير د. منير زهران رئيس المجلس، وسفير د. عزت سعد مدير المجلس، واللهوا محمد إبراهيم الدويري رئيس وحدة الدراسات الإستراتيجية بالجامعة.

وقد ركز اللقاء على القضايا التالية بصفة خاصة: الأحداث الأخيرة في المملكة العربية السعودية، التقدم الإيجابي في لبنان من حيث الحكومة وأعتماد قانون الانتخاب، التهديدات الإسرائيلية ضد لبنان وسوريا، أمن واستقرار سيناء، خاصة بعد هزيمة داعش في العراق وسوريا والمصالحة بين حملن وفتح.

أكد الجاكي المصري على أن مصر لن تسمح بوجود أية إنشطة إرهابية على أراضيها، وأن مصر تعمل وتسق مع كافة الدول لإنهاء الوجود الإرهابي لتلك الجماعات.

من جانبه أكد الوفد الأممي على أن التحرك المصري الأخير لتحرير المياه الرائدة في عملية المصالحة، نجح بفضل العديد من المقومات التي يمتلكها الدور المصري والمتمثلة في علاقته مع النخب والفصائل الفلسطينية، إلا أن تلك العملية لازالت تواجه العديد من المشاكل.

عقب ذلك تطرق المباحثات للعديد من التطورات التي تشهدها المنطقة، سواء في أعقاب استقالة رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري، والتهديدات الإيرانية في المنطقة، والخوف من تصعيد وتيرة المواجهات الإسرائيلية مع حزب الله على الحدود السورية.

شكوك في قيام الاتحاد الأوروبي بدور الوسيط في عملية السلام بالشرق الأوسط

بناء على دعوة من السيد/ محمد أبو العينين رئيس المجلس المصري الأوروبي، شارك السفير د. منير زهران رئيس المجلس، مع آخرين، في غذاء عمل يوم الأربعاء ١٣ ديسمبر ٢٠١٧ بمناسبة تسليم أستونيا الرئاسة الأوروبية، إلى بلغاريا بعد انتهاء دورتها في نهاية ديسمبر ٢٠١٧، وشارك في الغذاء سفير أستونيا Soon Sander Popov وبلغاريا Popov.

تحدث سفير أستونيا عن عدد من الموضوعات منها دوره في تنسيق المواقف وتبادل المعلومات مع سفارة الاتحاد الأوروبي بالقاهرة، كما تحدث عن زيارة وزير الخارجية سامح شكري لبلاده عام ٢٠١٧، كله وزیر خارجیة مصری یزور بلاده منذ استقلالها، وتعزيز العلاقات بين البلدين.

كما تحدث سفير بلغاريا، الذي قال أن أولويات بلاده في ظل رئاستها ستكون تحسين علاقات الاتحاد الأوروبي مع دول الجوار، كما تطرق إلى تلك العلاقات بين ألوانية استثمار الأمن والاستقرار في دول البحر المتوسط والتوصيل إلى تسوية ومصالحت في سوريا ولبنان والعراق. وتوجه السفير منير زهران بسؤال حول مدى استعداد الاتحاد الأوروبي للقيام بدور الوسيط لتسوية مشكلة الصراع العربي/ الإسرائيلي بدلاً من الولايات المتحدة التي فقدت مصداقيتها بعد إعلان الرئيس ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، متمنياً بذلك قرارات الشرعية الدولية، فإن سفير أستونيا وبلغاريا، اتفقا على أنهما وشکان في إمكانية قيام الاتحاد الأوروبي بدور الوسيط بدلاً من الولايات المتحدة، على الرغم من أن الاتحادعضو في الرباعية الدولية، ويتمتع بقوة اقتصادية توفر له القيام بهذادور.

المجلس يستقبل وفد إدارة التوظيف ببعثات حفظ السلام بالأمم المتحدة

بتاريخ ١٩ ديسمبر ٢٠١٧، استقبل المجلس وفداً من إدارة التوظيف ببعثات حفظ السلام، والبعثات السياسية الخاصة بوزارة الدعم الميداني لدى سكرتارية الأمم المتحدة، والذي ضم السيدة/ هدى حنين، رئيس إدارة التواصل، والسيد/ سهام الكافي، رئيس إدارة المرجعية والتنمية، بحضور السيد وزير مفوض/ عمرو الجويلي، نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الأمم المتحدة، والسفير/ د. منير زهران، رئيس المجلس، والسفير/ د. عزت سعد، مدير المجلس، والدكتور/ أسلمة الغزالى حرب، عضو مجلس.

وقد هدف اللقاء إلى التعريف بالقرصن الوظيفية والميدانية المتاحة بمكتب الأمم المتحدة في مختلف المناطق ولمختلف التخصصات، وكذا بحث سبل تعزيز التعاون والتنسيق مع المجلس ليكون حلقة وصل مع المراكز البحثية الأخرى، ومنظمات المجتمع المدني المصرية، وشركاء المجلس في العالم العربي، وهو مسؤولي دوره للتعرف بذلك القرصن، وإلقاء الضوء على كيفية التعلم لشغل الوظائف المتاحة، وتجاوز مراحل التعلم المختلفة.

ندوة د. ياسين العيوطي



مكتبة د. ياسين العيوطي مع أعضاء المجلس التحدث عن الندوة المقامة في الولايات المتحدة الأمريكية، 13 ديسمبر 2017

استقبل المجلس د. ياسين العيوطي أستاذ القانون الدولي بجامعة نيويورك يوم ١٣ ديسمبر ٢٠١٧، وذلك بعمر المجلس بالمعادى وحضر الندوة التي حضر فيها سلطاته، والتي تجاوزت الساعتين بدءاً من الخامسة والنصف مساءً، السفارة الرئيس والرئيس الشرقي ومدير المجلس وعدد من الأعضاء، فضلاً عن بعض الحضور من خارج عضوية المجلس وقد نارت الندوة بشكل أساسي حول موضوعات الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية، ومقارنتها بسمات الحكم في الدولة الإسلامية التي ألقاها النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وحظوظ عليها الخفاء الراشدون من بعده، كما تناولت مقارنة موجزة بين الديمقراطية الأمريكية وما هو عليه الوضع الحالى في مصر. وإضافة إلى ما سبق، تطرقت المحتشدة إلى عوامل اهيار الإدارة الأمريكية الحالية والاعتراف الأمريكي الحديث بالقدس عاصمة لإسرائيل.

وخلصت المحاضرة، التي تخللتها بعض الأسئلة والاستفسارات، إلى أن الديمقراطية الأمريكية الحالية هي ديمقراطية زانقة تختلف تماماً عن الديمقراطية التي أرادها الآباء المؤسسين للولايات المتحدة الأمريكية. وأنها تختلف تماماً أيضاً مع مبادئه، قبول الآخر والتسامح والشوري التي سالت الأمة الإسلامية المحمدية وقت إنشاء الدولة الإسلامية الأولى في عهد النبي صلى الله عليه وسلم والخليفة الراشدين من بعده. فالولايات المتحدة التي تدعى مناصرة الأمم لتحقيق الديمقراطية والمساواة في بلداتها هي ذاتها من تتقضى مبادئها، حيث لا زالت تسيطر عليها النظرة العنصرية للأمريكيين السود ذوى الأصول الأفريقية، وتتهمن عليهم النظرة المادية الرأسمالية التي تزيد الغنى وتحرم الفقير فقرأ.

لقاء حول تطورات الأوضاع على الساحة العراقية... فيما بعد "داعش"

في إطار تطورات الداخل العراقي وما يموج به من تغيرات على الصعيد السياسي والمجتمعي خلال الفترة الماضية، خاصة في مرحلة ما بعد "داعش"، نظم المجلس في ٢٦ ديسمبر ٢٠١٧، لقاء مع الدكتور محمد تركي، مسؤول الشؤون العربية بمكتب السيد عمار الحكيم، رئيس تحالف التحالف الوطني العراقي (رئيس الأغلبية البرلمانية في مجلس الترواب العراقي)، ورافقه السيد/ أحمد حسن العميد، مستشار دكتور محمد، والصحفي بجريدة الوطن، وحضر اللقاء رئيس ومدير المجلس وعدد من أعضائه.

وخلال اللقاء، تم التأكيد على النقاط التالية:

- عمق العلاقات الاستراتيجية بين مصر وال伊拉克، وضرورة عدم قصرها على الجانب الدبلوماسي فقط بل يجب توسيعها لتشمل كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.

● تكثيف الجهود والتنسيق (المصري - العراقي) من أجل إرجاع القرار العربي إلى نقطة اعتدال، وإعلانه إلى العاصمة التاريخية له (القاهرة - بغداد - دمشق).

● الحاجة العربية والعراقية إلى الدور المصري باعتباره عمود الخيمة العربية، والذي يحرمن على المصلحة العربية بخلاف الأدوار الأخرى.

● التأكيد على وحدة واستقلال العراق ككلمة واحدة متماسكة، ورفض كافة التدخلات الأجنبية التي تسعى إلى تقسيت الدول العربية.

● التأكيد على استقلالية القرار العراقي وعدم تبعيته لأياً من القوى الإقليمية أو الدولية وفي مقدمتها إيران.

● ضرورة معالجة مشكل الأقليات الوطنية في الدول العربية من خلال وضع نظام محكم لحقوق الإنسان يحفظ حقوق جميع الأقليات بغض النظر عن انتمائتهم.

● ضرورة الانفتاح العراقي على محیطه العربي، وتطوير علاقته مع الدول العربية.

● ضرورة معالجة أوضاع بعض التكتلات العسكرية، التي تم تشكيلها على خلفية المواجهة مع تنظيم "داعش"، على غرار "ميليشيات الحشد الشعبي الشيعية"، لما سيكون لهذه التكتلات من آثار وخيمة على المسألة الطائفية في البلاد.

الم المنتدى الدولي لتعاون المدن ذات الموانئ في إطار مبادرة الحزام والطريق

خلال الفترة من ٥ إلى ٨ ديسمبر ٢٠١٧، وبدعوة خلصة شارك السفير د. عزت سعد مدير المجلس في أعمال المنتدى الدولي لتعاون المدن ذات الموانئ في إطار مبادرة الحزام والطريق، والذي عقد في مقاطعة Tianjin الصينية، حيث أكد سيادته خلال مداخلته على عدد من النقاط الأساسية على النحو التالي:

١ - تتمتع منطقة الشرق الأوسط بموقع جغرافي فريد ومتفرد، كونها تتوسط طريق الحرير وتتمثل نقطة التقائه للحزام وطريق الحرير، وبمعنى آخر، أي نقطة التقائه طريق الحزام البري والطريق البحري، مشيراً لأن الشواطئ الشرقية لشبه الجزيرة العربية تعتبر ممراً أساسياً لطريق الحرير البحري للقرن ٢١ قبل عبوره البحر الأحمر وقناة السويس وصولاً للبحر الأبيض المتوسط.

٢ - ونظراً لأهمية تلك المبادرة للجانبين الصيني والعربي، فقد تضمنت ورقة السياسة الصينية تجاه المنطقة العربية لعام ٢٠١٦، والتي تعد من أهم الوثائق التي تصدر لشرح طبيعة العلاقات التي تجمع بين الصين والدول العربية، شرعاً، فضلاً للمبادرة، كمنها تعدد حجز زاوية أساسى لوضع إطار عمل لتعاون رغبة في تحقيق المنفعة المشتركة والربحية للجميع، خاصة وأن المبادرة تكتسب أهميتها الأولى من كونها أساساً لتعزيز التعاون الاستثماري والتجاري بين الجانبين.

٣ - أن العلاقات الصينية الشرق أوسطية لا تعتمد فقط على تعزيز التعاون في مجال الطاقة بل يشمل التجارة أيضاً، وقد شهدت الفترة ما بين ٢٠٠١ و ٢٠١٦ زيادة في معدلات التجارة الصينية مع دول المنطقة من ١٦ مليار دولار لتجاور ١٩١ مليار دولار متتجاوزة بذلك معدلات تجارة تلك الدول مع الولايات المتحدة، وكان لمصر وتركيا وال سعودية والإمارات الحصة الأكبر من تلك النسبة، وهناك توقعات بأن تزيد تلك المعدلات التجارية نظراً لما تتمتع به تلك الدول من موانئ سوف تساهم في زيادتها، فضلاً عن التطورات التي يشهدها محور قناة السويس والتي ستساهم في رفع معدل التبادل التجاري المصري الصيني بصفة خاصة.

٤ - الواقع أن أهمية مبادرة الحزام وطريق الحرير تعاظم من عائدات التصديرات النقل البحري واللوجستي، خاصة وأن الصين عبر العقود الماضية تحكمت من إقامة العديد من المشروعات الاقتصادية والتجارية وفي مجال البنية التحتية في العديد من الموانئ العربية والأفريقية، وتحكمت من نقل التكنولوجيا الصينية لتلك الدول.

وتعتبر الموانئ البحرية أحد أهم البني التحتية التي تتمتع به الدول الشاطئية، حيث تعمل على ربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي، والربط بينها وبين البلدان الحبيسة.

مشاركة السفير محمود كارم في المؤتمر السنوي لكونسورتيوم الأوروبي لمنع الانتشار

خلال الفترة من ١٤ إلى ١٦ ديسمبر ٢٠١٧، شارك السفير د. محمود كارم عضو المجلس المصري للشئون الخارجية، في أعمال المؤتمر السنوي لكونسورتيوم الأوروبي لمنع الانتشار في بروكسل، وهو المؤتمر الذي جمع أكبر تجمع للخبراء الدوليين في مجال منع الانتشار، وشارك فيه الممثل الرفيع للأمين العام للأمم المتحدة لزعزع السلاح، وأيضاً السفير "جاكوب بيكلكا Jacek Bekical" المعروف الخاص لزعزع السلاح ومنع الانتشار للاتحاد الأوروبي، ونائب أمين عام حلف الأطلسي (الناتو)، وكوكبة أخرى من الشخصيات الدولية.

- تحدثت السيدة/ موجيريني الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للعلاقات الخارجية وسياسة الأمن موضحة اهتمام الاتحاد الأوروبي بمنع الانتشار النووي الذي يمثل نقطة ارتكاز في سياسات الاتحاد لبناء السلام والأمن، وأضافت أنه منذ فترة قصيرة أكملت الوكالة الدولية للطاقة الذرية التزام إيران امتثالها لأحكام اتفاقية (JCPOA)، وهو ما يعتبر نجاحاً للاتحاد الأوروبي في إرساء مواد تحقق فعالة في صلب الاتفاقية، وأضافت أنها ذهبت لواشنطن الأسبوع الماضي وأوضحت لكونجرس أن اتفاقية إيران ملک للعالم، وليس للولايات المتحدة وطالبت باحترام الاتفاقية لأنه لا يوجد حل عسكري لهذه المشكلة ولا حتى المشكلة في كوريا الشمالية.

- ذكرت الممثل السامي للأمم المتحدة لزعزع السلاح أن المقررات العام في بيانه أمام الجمعية العامة الأخيرة حدد ٧ تحديات أمام العالم منها انتشار الأسلحة وضرورة نزع السلاح النووي، وأضافت أن علينا حالياً بذل الجهد لتأكيد الالتزام تجاه نزع السلاح النووي من الدول النووية وتحقيق تخفيضات إضافية خصوصاً للطاقة الذرية وعلينا العمل على التوافق على نقاط الالقاء وليس العكس.

- تحدثت السيدة "Gottemoeller" مساعد الأمين العام للناتو (أمريكية)، فلأوضح التحديات أمام الحلف في محاولات إضعاف معاهدة منع الانتشار من خلال أطر بديلة، مشكلة كوريا الشمالية والصواريخ الباليستية، سياسات روسيا العدوانية وسوء استخدام الفيتو بمجلس الأمن، استخدام روسيا للسلاح الكيميائي، وحددت الطرق التالية للعمل مع حلف الأطلسي:

- دعم العقوبات الدولية ونظام الحد من الصادرات Export Control للدول المارقة ووقف تمويل النظم المارقة.

- دعم آلية منع الانتشار النووي وقرارات مجلس الأمن لمنع استخدام أسلحة الدمار الشامل.

- زيادة التعاون المعلوماتي بين الناتو وبقى الدول لتبادل المعلومات.

- وفيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بمنطقة الشرق الأوسط، فيتوقع أن تستمر المشكلة في تهديد نجاح مؤتمر مراجعة المعاهدة عام ٢٠٢٠ مالم يتم الاتفاق من الآن على الآيات وجدول أعمال والتواهي التنظيمية لعقد المؤتمر بما في ذلك لائحة إجراءات المؤتمر وشكل الوثيقة الختامية التي سوف تحدد الخطوات تجاه إنشاء تلك المنطقة.

ندوة حول "مصر وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني"



ندوة المجلس حول
"دور مصر في إعادة ترتيب البيت الفلسطيني" ، 15 أكتوبر 2017

بتاريخ ١٥ أكتوبر ٢٠١٧، نظم المجلس المصري للشئون الخارجية ندوة حول "دور مصر في إعادة ترتيب البيت الفلسطيني ... وانعكاسات ذلك على عملية السلام"، وذلك بمقر المجلس، برئاسة السفير / سيد أبو زيد عضو المجلس، وبمشاركة كل من السفير د. برకات الفرا سفير فلسطين السابق في القاهرة ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية، واللواء محمد مجاهد الزيادات عضو المجلس، والسفير محمد توفيق عضو المجلس، ود. صبحي عسليه رئيس تحرير مجلة مختارات إسرائيلية، واللواء محمد إبراهيم التوييري رئيس وحدة الدراسات الإسرائيلية، وحضور كل من السفير د. منير زهران رئيس المجلس وعدد من السفراء والأكاديميين من أعضاء المجلس.

وقد درات الندوة على مدار ثلاثة جلسات على النحو التالي:

◀ الجلسة الأولى: المصالحة الوطنية الفلسطينية... الفرص والتحديات.

(المستجدات التي أدت إلى تحريك الموقف، فرص إنجاز المصالحة، عملية المصالحة والبيئة الإقليمية والعربية).

◀ الجلسة الثانية: انعكاسات عملية المصالحة على فرص تحريك عملية السلام .

(الرؤية المصرية ، والموقف الإسرائيلي ، والموقف الأمريكي)

◀ الجلسة الثالثة: الخلاصة والتوصيات.

وقد شملت الندوة تأكيد المشاركين على النقاط التالية بصفة خاصة:

● إن المصالحة ليست هدفاً في حد ذاتها، وإنما هي بمثابة خطوة أولى لاتمام عملية السلام، لكن إتمامها يتطلب بدوره العمل المشترك على إيجاد حلول للقضايا المطروحة أمام الجانبين سواء تلك المتعلقة بمشكلة موظفي قطاع غزة وروابطهم والأوضاع الاقتصادية المتربدة في القطاع، فضلاً عن المشاكل الأكثر تعقيداً والتي كانت قد وردت في اتفاق ٢٠١١ والخاصة بالمصالحة المجتمعية للذين ثُوفوا خلال المواجهات التي وقعت بين حماس والسلطة الفلسطينية في أعقاب انقلاب حماس عام ٢٠٠٧، وأالية انضمام عناصر من حركة حماس والجهاد الإسلامي إلى حركة فتح، ومدى قبول إسرائيل لتلك العناصر الاعتراف بأن تكون جزءاً من السلطة الفلسطينية، والمعضلة الأمنية في القطاع، وإمكانية أن تكون مليشيات حماس المقاتلة جزءاً من الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وأخيراً مسألة الانتخابات وتشكيل حكومة وفاق وطني تقبل بها إسرائيل، ومدى قبول إسرائيل والغرب لفكرة وجود عناصر من حركة حماس في تشكيل حكومة الوفاق.

● الدافع الأساسي لقبول حركة حماس الدخول في مفاوضات مع حركة فتح لإتمام عملية المصالحة عقب إصدار حماس وثيقة جديدة في مايو ٢٠١٧ ، تتبنى فيها توجهات مختلفة عن مبادئ الحركة الأساسية، هو في الواقع نتيجة لتغيرات داخلية - تمثلت في تدهور الأوضاع الاقتصادية في القطاع. وأخرى إقليمية طرأت على المشهد السياسي وتمثلت في تراجع دور الداعمين الإقليميين الأساسيين للحركة، وهما تركيا وإيران، فضلاً عن تراجع الدور القطري الداعم بشكل أساسي لحركة حماس في أعقاب الأزمة الخليجية الأخيرة، هذا فضلاً عن تصنيف دول التحالف الأربع (مصر والسعودية والإمارات والبحرين) لحركة حماس على أنها جماعة إرهابية.

● نتج هذا الوضع عن رغبة حركة حماس في الحفاظ على تواجدها في المساحة السياسية الفلسطينية وتجنب أي محاولات لإخراجها من المشهد السياسي الفلسطيني.

لقاء مع سفيرة بلجيكا بالقاهرة



جلب من لقاء سفيرة بلجيكا في القاهرة السيد Libille de Cartier مع أعضاء مجلس 23 نوفمبر 2017

بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠١٧، استضاف المجلس السفيرة "Cartier Libille de" سفيرة بلجيكا لدى القاهرة، حيث تمت مناقشة العلاقات الثنائية المصرية / البلجيكية ومجالات التعاون الثنائي بين البلدين، وسبل التنسيق بين البلدين في مجالات مكافحة الإرهاب، وتسوية العديد من الأزمات، التي تشهدها المنطقة. بحضور السفير منير زهران رئيس المجلس والسفارة / محمد شاكر وحسين الكلملي، وفاروق مبروك، ومحمد مصطفى كمال، وعازل السالومي، ومحمد العشماوي، ومحمد متير عبد اللطيف، والمهند إسماعيل عثمان، والدكتور مهندس نبيل شعيب، واللواء / محمد الشهاوى.

بدأت أعمال اللقاء باستعراض سيادتها لأبرز التطورات التي تشهدها الدولة البلجيكية ، والحرص على بناء علاقات متوازنة مع دول العالم وتعزيز التكامل الأوروبي عبر النهوض باليات عمل الاتحاد. كما طرقت العلاقات الثنائية المصرية البلجيكية والتي تعود إلى أربعينات القرن العشرين، والدعم البلجيكي لكافة خطوات الإصلاح الاقتصادي التي تقوم بها الدولة المصرية.

ختتمت حديثها باعرابها عن الرغبة البلجيكية في تعزيز التعاون والتنسيق مع مصر في كافة المجالات وعلى رأسها مجال مكافحة الإرهاب ومكافحة التعذير والتعدد الديني.

شخصيات زائرة للمجلس

بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠١٧، زار المجلس السيد / يماتي بياتي نائب مدير المركز الإريتري للدراسات الاستراتيجية ورئيس وحدة الدراسات الإفريقية والشرق الأوسط بالمركز، ومعه السيد / حبيب محمد عثمان الملحق الإعلامي والثقافي بالسفارة الإريترية بالقاهرة، حيث استقبله كل من السيد السفير د. منير زهران رئيس المجلس، والسفير د. عزت سعد مدير المجلس؛ وجرى اللقاء على النحو التالي:

- ذكر الضيف الإريتري أنه يتربّد على القاهرة من حين لأخر للتقارب مع مراكز الفكر المماثلة في مصر حول قضيّا العلاقات الثنائية والإقليمية، خاصة الإفريقية والأوضاع في منطقة القرن الإفريقي، مضيّفاً أنه يرغب في إقامة شراكة مع المجلس المصري للشّؤون الخارجية.

- ومن جانبه أشار السيد السفير زهران إلى أنه في منتصف العقد الأول من الألفية الثالثة كانت هناك علاقات طيبة بين رئيس الوزراء الإثيوبي السابق موليس زيناوي والقيادة الإريترية، وأن الأمم المتحدة أصدرت عدة قرارات عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ خاصة بترسيم الحدود الإريترية / الإثيوبية وحفظ السلام على الحدود بين البلدين.

- أشار الضيف إلى أن أزمة الرياحنة مع قطر، قد دفعت هذه الأخيرة إلى المزيد من الارتفاع في أحضان الترك والإيرانيين. وقد علق السفير عزت سعد بالقول بأن علاقات الدوحة بالقاهرة كانت دائماً وثيقة ومنسقة، ولم تكن أبداً كرد فعل على مقاطعة قطر منذ ٥ يوليو ٢٠١٧، وبصدق الشيء نفسه على علاقتها بطران.

المستشار السياسي بالسفارة الأمريكية يسأل... والمجلس يرد عليه

بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠١٧، استقبل المجلس السيد / "ماطيو لو Log" نائب مستشار الشؤون السياسية بالسفارة الأمريكية بالقاهرة، بناء على طلب الأخير، للتداول حول عدد من القضايا والتطورات الراهنة التي تشهدها المنطقة، بحضور كل من السفير د. منير زهران رئيس المجلس، والدكتور / سلمة الغزالي حرب عضو المجلس، والسودي / أنسية حسونة عضو مجلس النواب المصري ونائب رئيس المجلس.

طرق اللقاء لمناقشة عدد من الموضوعات، حيث تساءل الضيف عن وضع منظمات المجتمع المدني في مصر ، وأوضاع المعتقلين من التابعين لتلك المنظمات داخل السجون المصرية والأحكام المطبقة عليهم.

ورداً على ما أثاره الضيف، تم التأكيد على أن العديد من المعتقلين تم الإفراج عنهم بغير رئاسي ، حيث يتم فحص أسماء المعتقلين وإعداد قوائم يمن يتحقق العفو، وتتطبق عليه المعايير وموافقة رئيس الجمهورية بها لإصدار قرارات عفو بشملها.

وحول جماعة الإخوان، تم التأكيد على أن الموقف المناهض من الجماعة الإرهافية هو نتيجة لما ارتكبت من عنف وإرهاب بحق الشعب المصري ، والتآمر مع جهات أجنبية للإضرار بالأمن القومي المصري ، والترويج لأخبار كاذبة، واستخدام الدين لأغراض سياسية.

وحول الوضع في المنطقة وتحديداً القرار الأخير المتعلق بإعلان الرئيس الأمريكي القدس عاصمة لإسرائيل، ذكر الضيف أن الرئيس الأمريكي تشاور مع قادة دول المنطقة قبل اتخاذ القرار. فلقي السفير منير زهران بيان القرار من شأنه أن يؤجج الصراع والعداء بين المسلمين واليهود، وأن يؤدي إلى حل الدولتين، ولن يقود لحل الصراع العربي الإسرائيلي. بل جاء بدون تشاور مع قادة المنطقة. وجاء اتصال ترامب بالقيادة لإخبارهم بقراره وليس للتشاور معهم فيه. وأشار د. منير زهران إلى البيان الذي أصدره المجلس المصري للشؤون الخارجية حول قرار الرئيس الأمريكي، الذي رفض قرار الرئيس ترامب، الذي من شأنه أن يؤثر على مصداقية الولايات المتحدة ك وسيط نزيه لتسوية النزاع في الشرق الأوسط.

قضايا الأمن القومي في سياسة مصر الخارجية بأبعادها العسكرية والسياسية والاقتصادية



ندوة المجلس لمناقشة أبعاد الأمن القومي في السياسة الخارجية المصرية، 24 أكتوبر 2017

بتاريخ ٢٤ أكتوبر ٢٠١٧، نظم المجلس المصري للشئون الخارجية ندوة حول "أبعاد الأمن القومي في السياسة الخارجية المصرية"، تحدث فيها أعضاء المجلس، للواء أ.ح/ هشام الطيب، والسفير/ مروان بدر، والسفير/ محمد الشاذلي، وذلك بمشاركة كل من السفير/ د. متير زهران، رئيس المجلس، والسفير/ د. عزت سعد، مدير المجلس، وعدد من أعضاء المجلس.

وتم خلال الندوة مناقشة ثلاثة محاور أساسية هي:

- ◀ **البعد العسكري في السياسة الخارجية المصرية.**
- ◀ **البعد السياسي في السياسة الخارجية المصرية.**
- ◀ **البعد الاقتصادي والتنموي في السياسة الخارجية المصرية.**

وحول البعد العسكري تحدث اللواء/ هشام الطيب، عضو المجلس
حيث تناول خلال كلمته محورين اساسيين هما:

◀ عرض بعض الأمثلة التاريخية لدور القوات المسلحة في السياسة الخارجية.

◀ ملخص الدور الحالي للقوات المسلحة في السياسة الخارجية، والعوامل المشتركة في ما بين الجانبين العسكري والدبلوماسي في صنع السياسة الخارجية.

◀ واختتم حديثه بالتأكيد على أن العسكرية والدبلوماسية هما وجهان لعملة واحدة، وأن كلا الطرفين لابد أن يفهم كل منهما الآخر فهما تراكيبياً، موصياً بضرورة تدريس حالة حرب ٧٣ للأجيال الحالية.

وحول البعد السياسي تحدث السفير/ محمد عبد المنعم الشاذلي، حيث أكد أن الأمن القومي مفهوم واسع يشمل حماية الدولة من الأخطار التي تهدد سلامتها، والحفاظ على مركباتها الأساسية وأهمها:

◀ وحدة وسلامة أراضيها وتراثها الوطني، تaskell تسييجها الاجتماعي ووحدة شعبها وتماسك جيشه الداخلية، الحفاظ على مصالحها الاقتصادية بشكل يمكنها من استدامة نفوذها الاقتصادي بما يتيح الرخاء والاستقرار، الحفاظ على أخلاقيات ومقننات والتوازن الحضاري وأسلوب حياة الشعب، الحفاظ على الأمن الإقليمي خصوصاً في دول الجوار وخلق مناخ إقليمي يكفل الأمن والاستقرار في البلاد، الإسهام في تشكيل نظام دولي داعم لأهداف الدولة ومتنازع معها.

◀ كما شدد على ضرورة مشاركة كافة المواطن في الدولة الرسمية منها والشعبية في تحقيق الأمن القومي، وهناك ست دورات لها السبق في هذا الصدد هي (الاقتصاد والقوات المسلحة والإعلام والتلفزيون والفنون والبحث العلمي والدبلوماسية)

اما فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي والتنموي فقد تحدث السفير مروان بدر، حيث أوضح أن الأصل في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية لأى دولة هو الاعتماد على مواردها الذاتية، وفي حال قصور هذه الموارد، فإن البديل هو اللجوء إلى المجتمع الدولي للمساعدة في عملية التنمية، مشيراً إلى أن هناك عدد من الآليات المتعارف عليها التي يتم من خلالها التمويل، منها:

◀ العلاقات الثنائية مع الدول.

◀ مؤسسات تمويل (إما عربية مثل صندوق النقد العربي أو إقليمية مثل بنك التنمية الإفريقي وبنك التنمية الإسلامي أو دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي).

◀ مضيفاً بأن هناك آلية أخرى تتمثل في أن بعض التجمعات الدولية تتبع تمويلها بعض الدول النامية، أو مناطق جغرافية معينة، مثل الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية.

أعقب هذه العرض، عدد من المداخلات للسادة الحضور جاءت على النحو التالي:
أوضح السفير/ د. عزت سعد، مدير المجلس، في مداخلته بان العروض الثلاث جاءت متكاملة، مشيراً إلى أن ملاحظاته يمكن إجمالها على النحو التالي:

إن القوة العسكرية سواء استخدامها، أو التهديد باستخدامها، هي جزء من السياسة العليا للدولة، ووسيلة من وسائل السياسة الخارجية، أو من استراتيجية أي دولة التي من مكوناتها الاقتصاد والتقاليد والتعليم... الخ، مشيراً إلى أن كلمة استراتيجية تاریخنا لها مدلول عسكري يعلل قوات مسلحة، ثم تطورت لتصبح استراتيجية أمن قومي، والأمن القومي بمفهومه التقليدي - يأخذنا إلى القوة العسكرية، وبالتالي هناك تقطيع في مطلولات الأمن القومي والقوة العسكرية على المستوى النظري.

من جانبة أوضح السفير/ رضا شحاته، عضو المجلس، أهمية وضع حدود مسألة الشفافية في ما يتعلق بأحداث وتهديدات الأمن القومي، والتي تؤثر بالضرورة في مدى الدعم أو التأييد خاصة في أوقات الأزمات والمواجهات بين مصادر تهديد الأمن القومي وبين مقتنيات الدعم والمساندة للقيادة السياسية.

ونذكر السفير/ عادل السالومي، عضو المجلس، تعقينا على ما قاله السفير/ رضا حول مؤسسات صنع السياسة الخارجية، أن مؤسسة البرلمان دائمًا في الدول الديمقراطية والدول الأوروبية لها دور كبير وحاسم، بل هي عمود من الأعمدة الثلاث الرئيسية في صنع السياسة الخارجية.

من جانبه، أشارت السفيرة/ هاجر الإسلامولى، عضو المجلس، إلى أن هناك جوانب كثيرة شملتها العروض الثلاث لم تكن على دراية بها، وخاصة ما ذكره السفير/ مروان بشأن الجوانب التنموية، التي أبرز فيها أن قرار معين يتم اتخاذه تجاه منظمات بطريقة معينة، أدى إلى إيقاف إمكانية الاستفادة من تلك التعمير الأوروبي، في حين هناك دول عربية أخرى استفادت منه.

العلاقات الثنائية والقضايا الساخنة في زيارة وفد المجلس للسودان

شملت زيارة وقد المجلس المصري للشئون الخارجية للسودان في الفترة من ١٢-٩ أكتوبر ٢٠١٧، الاستمرار في التواصل والتفكير المشترك مع المجلس السوداني للشئون الخارجية، الذي وجه الدعوة لهذه الزيارة، بالإضافة إلى لقاء مهم لأعضاء المجلس المصري مع وزير الخارجية السوداني البروفيسور إبراهيم غندور. وقد حضر الوفد السفير د. عزت سعد مدير المجلس المصري، والسفير مروان بدر، والسفير د. صلاح حليمة، والسفير د. محمد بدر الدين زايد أعضاء المجلس.

تناولت القضية التي توقشت في اللقاء مع وزير الخارجية السوداني لتشمل العلاقات الثنائية، موضوع سد النهضة، والقضايا الساخنة في المنطقة العربية.

وفي اللقاء أعرب الوزير السوداني عن تقديره لدور المجلسين في دفع علاقات البلدين نحو التسامي والتفاهم وفي إطار حديث الوزير السوداني، وفي اتصال بما ثاره وقد المجلس المصري، فقد أكد على أهمية تطوير علاقات البلدين وتعزيزها في كافة المجالات. وأكد تقديره لما أثاره الوفد المصري بشأن البحر الأحمر، مؤكداً تقديره للمقترح الخاص بإنشاء منظمة للأمن والتعاون في البحر الأحمر بين الدول المطلة على شواطئه، على أن يضم الدول الأعضاء في الجامعة العربية في الاتحاد الأفريقي.

رسائل محددة لوفد المجلس في مناقشاته مع المعهد الإثيوبي للعلاقات الخارجية والدراسات الاستراتيجية EFRSSI

على مدى يومي ١٣ و ١٤ نوفمبر الجاري، زار وفد من المجلس المصري للشئون الخارجية، ضم كلاً من السفير د. عزت سعد مدير المجلس والسفير مروان بدر والسفير د. محمد بدر الدين زايد عضوي المجلس، أديس أبابا حيث أجرى الوفد مشاورات مع المعهد الإثيوبي للعلاقات الخارجية والدراسات الاستراتيجية (EFRSSI).

وقد تناول جدول أعمال المفاوضات القضايا التالية الخاصة بحوض النيل ومتى النهضة، وفرص و مجالات التعاون الاقتصادي بين البلدين.
وأيضاً القضايا الإقليمية وتشمل: التعاون الإقليمي بين البلدين لاسيما في منطقة القرن الإفريقي، والأوضاع في إفريقيا والعالم العربي، وقضايا الإرهاب باعتباره مهدداً مشتركاً للطرفين، والتعاون بين مصر وإثيوبيا للإسهام في تنفيذ أجenda التنمية الإفريقية ٢٠٦٣. هذا و فيما يلي أبرز ماتم مناقشة عن أعمال المفاوضات من نتائج و توصيات على النحو التالي:

جاءت مداخلات الجانب الإثيوبي تكراراً للموقف إثيوبياً من أهم الموضوعات المثارة على جدول أعمال المشاررات بين وفدي المجلس المصري والمعهد الإثيوبي، من حيث تحويل مصر مسؤولية توثر العلاقات تاريخياً واتهام مصر بأنها وراء كل المشاكل التي تعاني منها إثيوبيا سواء الداخلية أو مع دول الجوار، وتنتهي معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإرجاع كل ذلك إلى محاولات مصر احتكار مياه النيل وحرمان دول أعلى النيل من الاستفادة منها.

وفي مدخلات الجانب الإثيوبي عرض وجهات نظره من الموضوعات المثارة على جدول أعمال المشاورات بين وفدي المجلس المصري والمعهد الإثيوبي والتي ردد فيها أراء سبق تناولها فيما يتعلق بملف مياه النيل، وسد النهضة، وغيرها من الأمور.

وقد نقل الجايب العصري رسائل محددة رداً على مانكره الجايب الإثيوبي، وقال أن ملف المياه سيظل الشاغل لمصر، وبصورة متزايدة لعقود عديدة قادمة، وأنه يتعمّن تنفيذ استراتيجية متكاملة للتعامل مع هذا الملف سواء في ضوء ما سبق وضعه من استراتيجيات أو تحديّتها لترافق مع المتغيرات الوطنية والإقليمية والدولية.

المؤتمر الأول حول

"أفاق العلاقات (العربية- الأفريقية- الصينية) في إطار مبادرة الحزام والطريق."

في الفترة (٢١ - ٢٢) نوفمبر ٢٠١٧، ويدعوة شخصية من رابطة جمعيات الصداقة العربية الصينية، شارك السفير د. عزت سعد في أعمال المؤتمر الأول حول "افق العلاقات (العربية - الصينية)" في إطار مبادرة الحزام والطريق"، الذي عقد بالخرطوم بمشاركة مسؤولين وباحثين من أكثر من عشرين دولة عربية وإفريقية، وعدد من العلماء والأكاديميين الصينيين، حيث تضمن المؤتمر ثمانى جلسات، وخلال كل منها حول طريق الحرير والتلاقي بين الصين والدول الأفريقية، وسبل تعزيز التعاون (العربي - الصيني)، و(الإفريقي - الصيني)، في إطار المبادرة، في الجلسة الثالثة للمؤتمر "الأثر السياسي لطريق الحرير في كل من الدول العربية والإفريقية"، أكد د. عزت سعد خلالها على ملاحظتي به المبادرة من مناقشات حامية من قبل الأكاديميين ومراسلي الفكر والإعلام المحلي والدولي، وذلك منذ الإعلان عنها عام ٢٠١٣ وحتى الآن. وهناك بعض المراقبين الذين يفسرونها بأنها الاستراتيجية الصينية الكبرى التي تستهدف تلبية الطموحات الأمنية والعسكرية للصين، في ضوء ضخامة حجم المبادرة، فإنه يتبعون إدراك حقيقة أنها تتضمن نحو ثلاثة أرباع سكان العالم ونحو ٤٠٪ من إجمالي الناتج العالمي، ولعل الأثر الهام للمبادرة عند تنفيذها يتمثل في المزيد من تعميق التكامل السياسي والاقتصادي بين الصين والدول التي سيعملها الحزام والطريق.

ومنها لاشك فيه أن ميلاد الحزام والطريق توفر فرصه استراتيجية نادرة لكي تستفيد منها أجندـة الاتحاد الإفريقي ٢٠٦٣ التي أطلقـها الاتحاد عـام ٢٠١٥ ، وهو العـلم الذي شهد ترقـة العلاقات الإفريقيـة / الصينـية إلى مـستوى " الشراـكة الاستراتيجـة الشاملـة والتعاونـية

. "Comprehensive strategic and cooperative partnership"

إن التنمية الاقتصادية التي تساهم بها الميلادرة بالنسبة لدول القارة ستكون لها أثراً سياسية هاماً على المنطقة العربية والإفريقية تمثل أساساً في تحقيق السلام والأمن الاجتماعي والاستقرار، والتعاونة في تحديث نظم الحكومة العالمية تدريجياً.

المبعوث الصيني يؤكد حرص بلاده على إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية



لقاء المجلس مع السفير/ كونغ شيلو شينغ المبعوث الصيني الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ٥ نوفمبر ٢٠١٧

استقبل المجلس يوم الأحد الموافق ٥ نوفمبر ٢٠١٧، المبعوث الصيني الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ، السيد/ كونغ شيلو شينغ والوفد المرافق له، حيث تمت مناقشة تطورات عملية المصالحة الوطنية الفلسطينية وتداعيات ذلك على ملف عملية السلام، ودور القوى الإقليمية والدولية، والتنسيق المصري / الصيني لطحة الوضع الراهن في عملية السلام، وذلك بحضور السفير دميتير زهران رئيس المجلس ، والسفير د. سعد مدير المجلس، والسفير د. محمد بدر الدين زايد عضو المجلس.

وخلال المحاشت، استعرض المبعوث الصيني تنتائج جولة مشواراته مع المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين، حيث أكد على وجود تغير في الموقف الإسرائيلي تتمثل في تأكيدهم على الحرص على إيصال وتقديم المساعدات للجانب الفلسطيني وقطاع غزة، لإعادة إعمار القطاع، وطرح بعض المشاريع على الجانب الصيني في هذا الصدد.

أما الجانب الفلسطيني فقد وجدت اقسامات واضحة واختلافات في وجهات النظر حول مطروحه الجانب الإسرائيلي، وما يتردّد عن مقترح أمريكي جديد للحل (إقليمي / أو قصادي). من جانبه أكد المبعوث الصيني حرص بلاده على التوصل مع مصر في إتمام عملية السلام، وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية، والسعى لحل شامل لحل وتسوية أزمات المنطقة. وهو مارحب به الجانب المصري، مؤكدًا أهمية أن تبادر إسرائيل بتقديم حسن نوايا لإثبات تغير موقفها مثل تجميد المستوطنات، والتحرك الجاد من قبل الولايات المتحدة لطحة الأزمة خاصة، وأن أكثر ما يشغل الإدارة الأمريكية الجديدة هو التهديد الإسرائيلي باعتباره التهديد الأول للسلام في المنطقة من وجهة نظرها.

السفير علي الحفني مشاركاً في المنتدى الأول لشبكة المنظمات غير الحكومية في إطار المبادرة الصينية للحزام والطريق لشبكة المنظمات غير الحكومية في إطار المبادرة الصينية للحزام والطريق

شارك السفير علي الحفني خلال الفترة من ١٩ إلى ٢٨ نوفمبر ٢٠١٧ ، ممثلاً عن المجلس، في أعمال المنتدى الأول لشبكة المنظمات غير الحكومية، في إطار المبادرة الصينية للحزام والطريق، شارك فيه نحو ١٩٩ مشاركاً عن المنظمات غير الحكومية منهم ١٠٤ ممثلين عن منظمات غير حكومية، من دول أجنبية ومنظمات دولية، و٩٥ من منظمات غير حكومية صينية، ومثل مصر خلال المنتدى: مؤسسة شرف للتنمية المستدامة، وممثلها الدكتور عصام شرف رئيس الوزراء الأسبق ورئيس المؤسسة، والمجلس المصري للشئون الخارجية، ومنظمة تضامن الشعوب الأفرو-آسيوية، وممثلها السيد/ عصام الدين أحمد شيخة سكرتير علم المنظمة وعضو حزب الوفد. **وشارك من الشخصيات العامة :** رئيس وزراء رومانيا السابق، ورئيس وزراء بلغاريا السابق، ووزير رئيس ترانسنايا السابقة جاكايا كيكوفيتش.

وعقدت اربعة اجتماعات فرعية للمنظمات غير الحكومية المشاركة في المنتدى بالتوالي، وخلال الاجتماع الثالث التي كلّمة تناول فيها حاجة القارة الإفريقية إلى تعزيز وقع الاعتماد على الذات والكافية الذاتية على كافة المستويات، سواء الفاربة أو مستوى الدولة أو الوحدات المحلية، ومن ثم فإن دور منظمات المجتمع الأهلي، هو دور هام ومكمل لدور الدولة، والتعاون بين هذه المنظمات وممثلاتها الصينية شيء مهم للغاية.

عرض ما يمثله موقع مصر على طريق الحرير البحري والذي يربط بين قارات إفريقيا وأسيا، كما هو منقى لثلاث قارات، بما في ذلك أوروبا، وهو يمثل أولوية للصين إذ تمر به ١١٪ من التجارة الدولية، وتتمثل التجارة الصينية جنباً كثيراً فيه، وأكد على الأهمية المتعاظمة في الوقت الراهن والمرحلة القائمة لهذا الممر بالنظر إلى التسهيلات المتنوعة التي سوف تقدمها مصر للملاحة الدولية، والمشروعات المتعلقة بها التي تتفذ في محور قناة السويس والمناطق الصناعية المقامة في إطار خطة تنمية هذا المحور، فضلاً عما سوف تجنيه الدول الإفريقية الواقعة شرق وجنوب القارة من منافع جراء ذلك.

مشاركة السفير د. عزت سعد في أعمال مؤتمر حول "مصر وإندونيسيا رؤية نحو المستقبل" الاربعاء ٤ اكتوبر ٢٠١٧

بعناسبة الاحتفال بمرور ٦٠ عاماً على بدء العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين، فقد المؤتمر بالتعاون بين سفارة إندونيسيا بالقاهرة ومركز الحوار للدراسات السياسية والاعلامية حول "مصر وإندونيسيا .. رؤية نحو المستقبل"، وذلك بمشاركة كل من السفير د. عزت سعد مدير المجلس، والسيد / حلمي فوزي سفير إندونيسيا بالقاهرة والسيد حسن ويرايدا وزير الخارجية الأسبق ومدير معهد السلام والديمقراطية بإندونيسيا، ود. سري أدينجسيه رئيسة المجلس الاستشاري لرئيس جمهورية إندونيسيا وسيدرا تو دانسيبراتو عضو المجلس الاستشاري لرئيس إندونيسيا والمحظوظ الرسمي باسم مجلس الشوري الإندونيسي ود. أزيوماردي أزرا لستاذ التاريخ والرئيس الأسبق لجامعة شريف هداية الله الإسلامية الحكومية بجاكرتا إلى جانب عدد من البرلمانيين وممثلين عن الأزهر الشريف والأكاديميين. وقد أقيم المؤتمر على جلستين، الأولى: "مصر وإندونيسيا... التعاون الاستراتيجي في مواجهة التحديات"؛ والثانية: "العلاقات الثقافية وأثرها على الجوانب السياسية والاقتصادية".

وفي أثناء المؤتمر تم التأكيد على أهمية هذا اللقاء كونه يمثل فرصة لتبادل الآراء حول المصالح المشتركة التي تجمع بين البلدين في كافة المجالات، والتي شهدت زخماً قوياً في أعقاب زيارة الرئيس السيسي لجاكرتا سبتمبر ٢٠١٥. وأثناء الجلسة الثانية -التي تولى سلطتها رئيستها- تحدث السفير سعد عن أهمية تعزيز التعاون الثقافي والعلمي والفنى والذى لا ينفصل عن التعاون السياسى أو العلاقات السياسية بين الدول، أي دول. وفي حالة العلاقات المصرية الإندونيسية بالذات، فإن هذه العلاقات تستمد قيمتها وقوتها الذاتية من تاريخ هذه العلاقات ومن القواسم الثقافية والحضارية المشتركة بين البلدين. فضلاً عن أن التعاون في مجال مكافحة الإرهاب وتعزيز التسلح الدينى هو تعاون تقانى يامتياز بقدر ما هو تعاون سياسى، خاصة إنما وضعاً في الاعتبار أن العقارية الأمنية لظاهرة الإرهاب لاتكتفى، ولكن لابد من مقاربة أخرى تتعلق بالثقافة والمعاهيم والخطاب الدينى... الخ.

وفي ما يتعلّق بالتعاون الثالث بين البلدين في عهد الرئيس السيسي، فقد أكد أن القيادة السياسية تولي اهتماماً لتعزيز التعاون مع إندونيسيا على جميع الأصعدة بما فيها التقني، وهو ما تجلّى من توقيع البلدين على أربع مذكرات تفاهم بين الجامعات المصرية والإندونيسية خلال عام ٢٠١٧، فضلاً عن زيارة عدد منحة العقمة للدراسة في جامعة الأزهر للطلبة الإندونيسيين من ٢٠ منحة إلى ١٠٠ منحة سنوياً خلال زيارة الإمام الأكبر د. أحمد الطيب إلى إندونيسيا في الفترة من ٢١ إلى ٢٦ فبراير ٢٠١٧.

نائب مدير التخطيط بالخارجية المجرية وحوار حول تطورات في الشرق الأوسط

بناء على طلب السفير المجري لدى القاهرة، بيتر كيفك، استقبل المجلس المصري للشئون الخارجية السيد سلطان ماركي، نائب مدير التخطيط بالخارجية المجرية، ويرافقه نائب السفير المجري لدى مصر، وذلك بعد ظهرة ١٩ أكتوبر ٢٠١٧.

استفسر الزائر المجري عن تطورات الأوضاع في مصر والشرق الأوسط مشيراً إلى جلسة المباحثات الثنائية التي أجرتها مستشار الأمن القومي المجري مع أعضاء المجلس في مطلع هذا العام.

تولى سفيرا مصر السابقين بال مجرى السفير على الحفي وسفير هشام الزمبي الرد على استفسارات الضيف خاصة على خلفية أن المجر كانت أول دولة من الاتحاد الأوروبي تؤيد ثورة ٣٠ يونيو، وتعرب صراحة عن دعمها للشعب المصري في ثورته ضد الحكم الفاشي، الذي سعى بجدية لطمس الهوية المصرية.

وقد أوضح عضوا المجلس أن العلاقة الخاصة التي تربط السيد الرئيس السيسي برئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان قد فتحت آفاقاً لتعاون متزايد بين الدولتين في المجالين السياسي والاقتصادي وكذلك في مجال التعليم الفني.

كما قام عضوا المجلس بتقديم تقرير موقف للوضع في غزة ولibia والعلاقات مع السودان وإثيوبيا في إطار عملية بناء سد النهضة ومن جانبه استعرض الضيف المجري سياسات المجر داخل الاتحاد الأوروبي وحرصها على الحفاظ على هامش من الاستقلالية ومنع تدخل أي طرف في شؤونها الداخلية.

المجلس مشاركاً في الدورة التدريبية المشتركة حول نزع السلاح



ورشة العمل المشتركة " نحو تجنب تبادل متفقون في قضايا (الأمن والأسلحة النووية)"، ٤-٦ أكتوبر ٢٠١٧.

على مدى يومي الثلاثاء والأربعاء ٤-٥ أكتوبر ٢٠١٧، عقدت ورشة عمل مشتركة حول نزع السلاح، تحت عنوان " نحو تجنب شبابي متخصص في قضايا الأمن والأسلحة النووية"، برعاية مشتركة من المجلس المصري للشؤون الخارجية، وجمعية الباجواش المصري للعلوم والشئون الدولية (الفرع المصري لمنظمة مؤتمر الباجواش للأمن والعلوم والشئون الدولية)، والمعهد العربي لدراسات الأمن بالاردن، والبinderة الأمريكية لمواجهة كوارث التهديد النووي، وبمشاركة عدد من الخبراء والأكاديميين والسفراء السابقين، وبحضور عدد من الطلاب والدارسين.

وقد شمل اليوم الأول عقد ثلاثة جلسات تم خلالها مناقشة (معاهدة منع الانتشار النووي) ومزتمرات مراجعتها، نظم الرقابة على الصدارات النووية، حظر الانتشار النووي - الأدوات الإقليمية والدولية، وشمل اليوم الثاني ثلاثة جلسات تم خلالها مناقشة (الأمن النووي ودور الوقود النووي)، معاهدة حظر الأسلحة النووية، تعزيز استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية). هذا ويلقي تنظيم هذه الورشة في أعقاب اجتماعات اللجنة التحضيرية الأولى لمؤتمر مراجعة منع الانتشار النووي لعام ٢٠٢٠، وذلك في فينا في يونيو الماضي، والتحضيرات الجارية لعقد اجتماع اللجنة التحضيرية الثانية والقرر عقد في إبريل/مايو ٢٠١٨، والمعهد لمؤتمر مراجعة المعاهدة لعام ٢٠٢٠.

وفي أبرز التطورات الجارية بصلة نزع السلاح النووي كله، وثيقة تعاهدية منذ إنشاء الأمم المتحدة عام ٢٠١٧، والهادفة إلى الإزالة الكلية للأسلحة النووية وإخلاء العالم من أخطر السمار الشامل الذي تهدد الجنس البشري بالفقاء.

ومن الجدير بالإشارة، بأن تنظيم ورشة العمل المشتركة يأتي في إطار الاهتمام الذي يوليه المجلس المصري للشؤون الخارجية لموضوع نزع السلاح وخلق منطقة شرق أوسطية آمنة خالية من أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا السياق، نظم المجلس على مدار عام ٢٠١٤/٢٠١٥ اجتماعاً مشتركاً مع الجامعة العربية في الأول من شهر فبراير عام ٢٠١٤ تحت عنوان "التحديات التي تواجه الدول العربية وبصفة خاصة قضايا الإرهاب وتهديد منطقة الشرق الأوسط بحرب إسرائيل للسلاح النووي"، وأخر عام ٢٠١٥ المناقشة تناولت المؤتمر الذي عقد في نيويورك إبريل/مايو ٢٠١٥ حول "مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي"، وفي إبريل ٢٠١٦ تم تنظيم مؤتمر مشترك مع جامعة تونس بالولايات المتحدة عن "نقطة الأمن النووي".

المشاركة في منتدى عمان الأمني

بناء على دعوة منتدى عمان الأمني شارك السفير د. منير زهران رئيس المجلس، وكذلك السفير د. محمود كارم عضو المجلس، ومن وزارة الخارجية سكرتير أول السيد الغلام من شئون نزع السلاح، وذلك خلال الفترة من ١٥ إلى ١٧ نوفمبر ٢٠١٧.

وقد تناول المنتدى عدداً من الموضوعات الإقليمية والدولية التي تخص المنطقة، ولجنة نزع السلاح ومنع الانتشار والإرهاب، كما افتتح المنتدى السيدة دبورا روزنباوم نiblea عن رئيسة "مبادرة التهديد النووي" (NTI) التي يرأسها عضو الشيوخ الأمريكي السابق سلم نان، وهي المبادرة التي قدمت بتمويلها منتدى عمان النووي وكذلك الحكومة الهولندية.

وقد شارك في أعمال المنتدى السفير قدم بوجلوسكي سفير بولندا في فينا، والرئيس المنتظر للدورة التحضيرية الثالثة لمؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي، المقرر انعقادها في جنيف في أواخر إبريل وأوائل مايو ٢٠١٨. وشارك في الاجتماع السفير الروسي فلاديمير ليفافوفيش فوروتكوف مساعد سكرتير عام الأمم المتحدة لشئون مكافحة الإرهاب.

تحت إشراف الوزير خالد طوقان رئيس هيئة الطاقة النووية الأردنية والسفير د. محمود كارم، والسفير د. منير زهران. وتناولت محاور المنتدى موضوعات تتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وإبرام معاهدة لحظر إنتاج الأسلحة النووية TPNW في يونيو ٢٠١٧، ومقاطعة الدول النووية وحقائقها.

وأوضح السفير د. منير زهران أهمية العمل على إنجاح مؤتمر مراجعة منع الانتشار النووي لعام ٢٠٢٠، من خلال التعجيل بإنشاء المنطقة الخالية من السلاح النووي وغيرها من أسلحة الدمار الشامل قبل بدء المؤتمر. ومراجعة لائحة إجراءات المؤتمر وتعديلها الكى يكون اتخاذ القرارات بأغلبية التصويت وفقاً للمادة ١٨ من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك السماح لمنظمات المجتمع المدني بالمشاركة في جميع مداولات المؤتمر ولجانه واللجان التحضيرية، تحت جسم جميع محاور المعاهدة على غرار ما يجري العمل عليه في مجلس حقوق الإنسان.